

منطلقات الاستثمار في اللغة

تنمية لغوية في اتجاه تنمية اقتصادية؟

دوان موسى الزبيدي

باحث ومدقق لغوي

هل تنمى اللغة (واللغة فكر، ومعرفة) من خلال تنمية اقتصادية شاملة؟ وهل التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة يجعل اللغة ركيزة في هذا البناء؟ هل نحن قادرون على الاستثمار في اللغة بغية إنمائها؟ وهل لدينا منطلق تاريخي للاستثمار في اللغة، وتنميتها؟!

لو عدنا إلى كلمة (الاستثمار) لغةً: لوجدناها مصدرَ استثمر، يستثمر، وهو للطلب بمعنى طلب الاستثمار، وأصله من الثمر، وهو له عدة معانٍ منها: ما يحمله الشجر، وما ينتجه، ومنها الولد حيث قال: الولد ثمرة القلب، ومنها أنواع المال.

ويقال: ثمر - بفتح الميم - الشجر ثموراً أي أظهر ثمره، وثمر الشيء أي نضج وكمل، ويقال: ثمر ماله أي كثر، وثمر الشجر أي بلغ أو ان الإثمار، وثمر الشيء أي أتى نتيجه، وثمر ماله - بضم اللام - أي كثر، وثمر القوم: أطعمهم الثمر، ويقال: استثمر المال وثمره - بتشديد الميم - أي استخدمه في الإنتاج، وأما الثمرة فهي واحدة الثمر فإذا أضيفت إلى الشجر فيقصد بها حمل الشجر، وإلى الشيء فيراد بها فائدته، وإلى القلب فيراد بها مودته وجمع الثمرة: ثمر - بفتح الثاء والميم - وثمر - بضمهما - ثمار وثمرات.

وقد وردت كلمة: ثمر، وثمره، وثمرات، أربعاً وعشرين مرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: (انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون) ، أي انظروا إلى ثمار تلك الأشجار والنباتات، ونضجها للوصول إلى الإيمان الكامل بالله تعالى حيث يحمل ذلك عجائب قدرته، ومنه قوله تعالى: (.وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ والزيتون متشابهاً وغير متشابه كُلوًا من ثمره إذا أثمر وءاتوا حَقَّهُ يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) ، حيث امتن الله تعالى علينا بالثمار وأمرنا أن نأكل من ثمار هذه الأشجار والنباتات عندما تثمر

وتنتج ، وأن نعطي حقها (وهو الزكاة) عند حصادها للمستحقين ، كما أمرنا بأن لا نسرف في الباقي وهذا يدل على أن حق الملكية ليس حقاً مطلقاً ، بل مقيد بضوابط الشرع . وفي هذه الآية وآيات أخرى أسند الله تعالى الإثمار إلى الشجر والنبات نفسيهما ما يدل على أهمية العناية بالسنن والأسباب الظاهرة التي لها تأثير في النمو والثمر والنضج مع أن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى ولذلك أكد هذه الحقيقة في آيات أخرى فقال : (وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم) ، وقوله تعالى : (ربّ اجعل هذا بلدًا آمناً وارزق أهله من الثمرات).

ويلاحظ أن القرآن الكريم أطلق (في الغالب) الثمر أو الثمرة ، أو الثمرات على ما تنتجه الأشجار والنباتات مثل قوله تعالى : (ونقص من الأموال والأنفس والثمرات) ، ولم يطلق على ما تنتجه التجارة من أرباح إلا إذا عمّماً المراد بقوله تعالى : (أو لم نمكّن لهم حرماً آمناً يُجبي إليه ثمرات كل شيء) .

وقد وردت هذه الكلمة أيضاً في السنة كثيراً وهي لا تعدو معانيها عن ثمار الأشجار والنباتات ، منها قوله - صلى الله عليه وسلم - (نهى عن بيع الثمر حتى يز هو) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - (اللهم ارزقنا من ثمرات الأرض) ، وغير ذلك.

الاستثمار في الاصطلاح : ورد لفظ " التثمين " في عرف الفقهاء عندما تحدثوا عن السفية والرشيد فقالوا : الرشيد هو القادر على تثمين أمواله وإصلاحه ، والسفيه هو غير ذلك ، قال الإمام مالك : (الرشيد : تثمين المال ، وإصلاحه فقط) ، وأرادوا بالتثمين ما نعني بالاستثمار اليوم . وأما لفظ الاستثمار فلم يرد في كتب اللغة بمعناه الاقتصادي ، ولذلك ورد في المعجم الوسيط : الاستثمار : استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات ، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات ثم وضع رمز (مج) الذي يدل على أن هذا المعنى هو من وضع مجمع اللغة

كذلك كلمة تنمية، فهي بمعنى :

• نَمَى إنتاجه زاده وكثره ، رفع معدّله .

• نَمَى النَّارَ : أشبع وقودها .

• نَمَى الأَمْرَ : طوّره

نستخلص مما تقدم أن الإنماء زيادة، وأن الاستثمار استخدام المال في الإنتاج بغية تنميته..

يتجه العالم اليوم نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة. ومن النظريات الاقتصادية الحديثة التي تصف هذا التوجه: "نظرية النمو الجديدة". تبيّن هذه النظرية أهمية المعرفة العلمية والتقانية في النمو المستدام، ومن ثمّ في توليد فرص العمل، وزيادة دخل الفرد، وفي التنوع الاقتصادي. كما تتجه المجتمعات نحو ما يسمى "بمجتمع المعلومات".

إن الجهود والاستثمارات الكبيرة التي تضعها الدول العربية للتوجه نحو (مجتمع المعلومات) لن تكون مجدية إذا لم يرافقها وجود المعرفة والمعلومات العلمية والتقانية باللغة العربية لكي تكون في متناول الفرد العربي. إذ لن يقوم مجتمع المعلومات في الدول العربية دون وجود معرفة باللغة العربية.

سنركز في هذا البحث على دور استعمال القوى العاملة للغة العلمية والتقانية في زيادة النمو الاقتصادي. وهذا الدور - بحسب رأي بعض الاقتصاديين - أكبر أثراً بكثير من الدور الثقافي، أو الفني، أو الأدبي. على أن استعمال القوى العاملة للغة العلمية، والتقانية لن يتحقّق إلا إذا كان تعليم العلوم والتقانة يجري باللغة (الأم) الوطنية لهذه القوى العاملة.

سنجنب في هذا البحث موضوع الاستثمار الاقتصادي في تعلّم اللغة الأم (أو اللغة الثانية) في الوجوه الثقافية، أو الفنية، أو الأدبية. فبعض الاقتصاديين يرى أن المبالغ المصروفة في هذه الحالة هي - من الناحية الاقتصادية - استهلاك وليست إنتاجاً، إلا إذا أخذنا بالحسبان موضوع وحدة الأمة (Socio political integration) والحالة النفسية الجماعية للأمة (Socio psychological identity) فعندئذ يُعدّ هذا الاستثمار من باب المصاريف الثقافية غير الاستهلاكية.

هناك حقيقة مهمة تجدر الإشارة إليها، وهي أن البحوث والدراسات في اقتصاد اللغة تكاد تكون معدومة في الدول النامية. على حين أن الاهتمام باقتصاد اللغة بدأ قبل عقدين في العديد من الدول المتقدمة، وما زالت البحوث والدراسات في هذا المجال تتزايد باطراد؛ أية ذلك إنشاء مجموعات بحثية لدى مختلف أقسام الاقتصاد في الجامعات، ومراكز البحوث لهذه الغاية، وتنطلق هذه المجموعات البحثية من مسألة تعاضم أهمية اللغة في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، ووظيفة اللغة في هذه العملية. ثم من علاقة اللغة بالاقتصاد، ودورها في الاقتصاد العالمي، وخاصة في زمن المناداة بالعمولة من جهة، وبروز التكتلات الاقتصادية من جهة أخرى، كذلك النظريات أو النماذج الأساسية في اقتصاد اللغة، وأهمها: نظرية رأس المال

البشري (Human Capital) ، ونموذج التجارة (Trade Model) ، ونموذج العائدات المتأنية عن انتشار اللغة. (Network externalities) و أثر الترجمة ، ونشر اللغة العلمية والتقانية في نقل التقانة (أو نقل المعرفة عموماً). والآثار السلبية التي تنتج عن التقصير في ترجمة العلوم، وفي تعليم العلوم بغير اللغة الأم، أو لغة القوى العاملة. وأخيراً القول في أهمية المنطلق التاريخي للاستثمار اللغوي...

منطلقات الاستثمار في اللغة:

أولاً - ازدياد أهمية اللغة في النمو الاقتصادي

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر نحو الاعتماد على المعرفة، ونحو اقتصاد يدعى بالاقتصاد المبني على المعرفة. (Knowledge based economy) وتتعاظم في هذا الاقتصاد قيمة المعلومات وأهميتها، كما تزداد فيه قيمة ودور الأصول غير المادية (intangible assets) أو الأصول المعرفية. ومن ظواهر هذا التحول توجه المجتمعات أيضاً إلى ما يسمى بمجتمع المعلومات. (Information Society) ويميل البعض إلى إطلاق تعبير ثورة المعلومات على هذا التحول الذي يشهده العالم حالياً.

ومن أهم مظاهر هذا التحول تعاظم تأثير العلم والتقانية (المعرفة) في النمو الاقتصادي. وقد انكب علماء الاقتصاد الكبار على محاولة فهم هذا التحول وقياسه، وطوّروا نظريات النمو الاقتصادي القائمة (Growth theory) ، وطرحوا نظريات جديدة؛ فقد أدخل سولو - Solow عالم الاقتصاد المعروف والحائز جائزة نوبل - عامل التقدم التقني (Technical Progress) على النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي. ورأى اقتصاديون في أواخر الثمانينات وفي التسعينات من القرن الماضي أن هذا غير كافٍ ليؤدي العلم والتقانية دورهما في النمو الاقتصادي، وذلك لأن هذا العامل يدخل بصفة خارجية (exogenous) ، لذلك طرخوا نظرية جديدة تربط النمو بالتقدم العلمي والتقاني بأسلوب مباشر وبصفة داخلية. (endogenous) ومن هؤلاء الاقتصاديين بول رومر (Paul Romer) من جامعة ستانفورد - وهو مرشح للحصول على جائزة نوبل على هذه النظرية التي سُميت "بنظرية النمو الجديدة New Growth theory". وخلص القول أن النمو الاقتصادي لبلد ما (أو إقليم ما) يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمستوى العلمي والتقاني لهذا البلد، وخاصة مستوى القوى العاملة فيه، وبمعدل النمو العلمي والتقاني.

إن اللغة هي وعاء المعرفة العلمية والتقانية، لذلك فإن دور اللغة العلمية والتقانية في تحسين مردود القوى العاملة (أي بلغة الأم) يتعاظم بدرجة كبيرة مع التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. وتُعدّ الترجمة العلمية من وسائل إغناء اللغة العلمية والتقانية للقوى العاملة، أي من وسائل النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المعروف أن النمو الاقتصادي هو مفتاح حلّ أهم القضايا الاقتصادية العربية المعاصرة؛ وهي: توليد فرص العمل، وتنويع النشاطات الاقتصادية، وزيادة دخل الفرد؛ أي زيادة الناتج الإجمالي المحلي العربي. كل هذا يبيّن أهمية الدور الذي تنهض به اللغة العلمية والتقانية للقوى العاملة العربية، وأهمية تعليم العلوم والتقانيا باللغة العربية، وكذلك الترجمة في المجالات العلمية والتقانية، وربما يعطي مؤشراً لأحد عوامل الإخفاق الاقتصادي العربي الحالي؛ لأن القوى العاملة العربية ضعيفة المعرفة، ولا تتحدث في العلم والتقانيا بلغة الأم.

ومن المفيد هنا التذكير بحقيقة هامة تبين مدى الإخفاق الاقتصادي الذي أشرنا إليه آنفاً، وهي أن الناتج المحلي العربي للدول العربية مجتمعةً هو قرابة 600 مليار دولار سنوياً، (ومن ضمنه النفط والغاز والفوسفات وغيرها). وهذا الناتج يزيد قليلاً عن ناتج هولندا وحدها، وهو ثلث ناتج إيطاليا، ونصف ناتج إسبانيا!!

من جهة أخرى فإن عملية التنمية لا تجري إلا بالتنمية البشرية المستدامة، وهذه لا تتحقق دون الاستثمار الصحيح للإنسان وخاصة معرفته، وهذا بدوره يفضي إلى لغته العلمية والتقانية.

وأخيراً، فإن التوجه نحو الإقليمية الذي يقابل انتشار العولمة (الاتحاد الأوروبي، NAFTA) يتطلب الاهتمام بلغة الوطن العربي، والاعتناء بالترجمة العلمية والتقانية، وبتعليم العلوم باللغة العربية في جميع الدول العربية للتوجه نحو اقتصاد عربي معرفي، وللاستفادة - كما سنرى - من عائدات اقتصادية كبيرة تنأتى عن طريق ما يسميه الاقتصاديون بعائدات التشبيك الناتجة عن وجود اللغة المشتركة في التجمعات الإقليمية.

ثانياً - وظيفة اللغة في النمو الاقتصادي

يُعدّ استعمال اللغة بمردود جيد وكفاءة عالية أساسياً لتحقيق النمو، وضرورياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لعدة أسباب منها: أولاً: تُوفّر اللغة تبادل المعرفة والخبرة ونقلها بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وهي وسيلة التواصل بين أجزاء منظومة العلم والتقانية، أو مركبات النظام الوطني للإبداع، فهي كالمال؛ إذا توافر تحقّق تبادل السلع من وجهة النظر الاقتصادية (وظيفة communicate)، ثانياً: يحقّق إتقان القوى العاملة للغة العلمية والتقانية

نقلَ التقانيا للمجتمع من منابعها العالمية (وظيفة .(translate ثالثاً: إن العمل المشترك المنتج والفعال في المكتب والمصنع والحقل يحتاج إلى لغة علمية وتقانية حيّة. وإن العمل المشترك والتعاون ضمن الأمة يؤدي إلى زيادة دخل الجميع، وهذا لا يتحقق إلا باستعمال اللغة الأم (وظيفة .(cooperate رابعاً: إن تعلم العلم والتقانية والتدرب عليهما، وتحويل هذه المعرفة إلى خبرات وإلى أفعال ومنتجات وخدمات، يحتاج إلى لغة (وظيفة .(learning خامساً: إن استخدام التقانية استخداماً فعالاً من قبل القوى العاملة ومن قبل كامل المجتمع، وخاصة استخدام تقانة المعلومات والاتصالات، يحتاج إلى انتشار هذه التقانات باللغة الأم، للوصول إلى ما يسمى بمجتمع المعلومات، الذي لا يمكن أن يكون بلغة أجنبية!

أخيراً نذكر أن البنك الدولي أجرى دراسةً شملت أكثر من 60 دولة وأكثر من 60 ألف جهة مختلفة، ولخصت نتيجة هذه الدراسة في أن حاجة الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي تكمن في رفع مستوى المعرفة لأفراد المجتمع، لا في مساعدات إنسانية.

ثالثاً - اللغة والاقتصاد

يعدُّ "رأس المال البشري" مثل "رأس المال المادي" عاملاً من عوامل النمو، وتُعدّ عائدات الاستثمار في كل منهما أساساً للنمو. وإن تعلم اللغة العلمية والتقان وممارستها بالعربية هو رأس مال بشري كما سنرى لاحقاً. وكذلك فإن دور اللغة في الاقتصاد يوازي دور النقد.

عند النظر في الأهمية الاقتصادية للغة، لا بد من التمييز - ولو بوجه تقريبي - بين عدة مستويات، أو أنواع للغة. فمن هذه المستويات والأنواع ما يُعدّ، من وجهة النظر الاقتصادية، رأس مال بشرياً له عائد اقتصادي ويؤدي دوراً في النمو الاقتصادي، ومنها ما يُعدّ استهلاكاً ثقافياً، ومنها ما هو مكتسب طبيعي لا أثر له في النمو الاقتصادي.

نميز فيما يلي بإيجاز بين المستويات والأنواع التالية:

1- اللغة الأم، وهي تُكتسب وفق مستويين:

أ - اللغة العامة، التي يتعلمها الفرد في البيت بهدف التواصل العادي، وهي مكتسبة..

ب- اللغة العلمية والتقانية، التي نتعلمها اختيارياً وفق قرارات فردية وحكومية، وتُعدّ زيادةً في رأس المال البشري للفرد وللمجتمع..

2 - اللغة الثانية، يمكن اكتسابها أيضاً وفق مستويين:

أ - اللغة العامة، التي يتعلمها الفرد بهدف الترفيه والثقافة والسياحة (وتعد في معظمها استهلاكاً)

ب - اللغة العلمية والتقانية، التي يجري تعلّمها اختيارياً من قبل الفرد ومن قبل الحكومة، وتُعدّ زيادة في رأس المال البشري تؤدي إلى نمو اقتصادي.

إذا فاستعمال اللغة العلمية والتقانية من قبل القوى العاملة باللغة الأم، ومن قبل فئة من القوى العاملة باللغة الثانية إضافة إلى اللغة الأم، يعدّان خيارين متاحين للفرد وللحكومة (أو المجتمع)، ويحتاجان إلى استثمار مالي، ويعدان زيادة في رأس المال البشري كما سنرى لاحقاً.

والترجمة العلمية والتقانية تُعد وسيلة أساسية من وسائل تطوير المستوى الثاني (2-ب) سواء للغة الأم، أو للغة الثانية، ويُعدّ كذلك تعليم العلوم، والتقانية باللغة الأم وسيلة أخرى.

إن رأس المال البشري هذا يزداد وينمو بالممارسة والاستعمال، على عكس رأس المال المادي الذي يُستهلك بالاستعمال مع الزمن.

إن استعمال اللغة العلمية والتقانية ضروري لكل القطاعات الإنتاجية والخدمية. ولكن بدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر. والجدير بالذكر أن هناك قطاعات إنتاجية وخدمية شديدة الاعتماد على اللغة (Language intensive) ولا بد من العمل فيها واستثمارها اقتصادياً للغة الأم. وتزداد هذه القطاعات عدداً وأهمية مع توجُّه الاقتصاد نحو اقتصاد المعرفة. ومن أمثلة هذه القطاعات: الإعلام، والدعاية، والنشر، والطب، والتسليّة، والخدمات الاستشارية، وتقانة المعلومات، والإنترنت.. (الشابكة).

ويقول الاقتصاديون: إن العائد الاقتصادي للاستثمار في إتقان لغة العلم والتقانة بلغة الأم مؤكّد، نظراً للوظائف الاقتصادية للغة التي ذكرناها آنفاً، أما الاستثمار في إتقان لغة العلم والتقانية باللغة الثانية، فلا يحصل إلا إذا استُعملت هذه اللغة في الأنشطة الاقتصادية.

ومن المعروف أن كثيراً من الدول قد تنبّهت إلى دور اللغة الاقتصادي، واستثمرته. ومن الأمثلة العالمية على قيام تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية مبنية على اللغة، تكتلات: الكمنولث، والفرانكوفونية، والجامعة العربية. وتختلف أهمية دور اللغة الاقتصادي بين تكتل وآخر.

هذا وإن العديد من الدول ذات المجتمعات المتعددة اللغات، اعتمدت لغة رسمية لتدريس، وتعليم العلم والتقنية بها، وتترجم إليها رسمياً. ولم تكن دواعي هذا الاعتماد ثقافيةً وسياسيةً فقط، بل كانت لما هو أهم منها، وهو الدواعي الاقتصادية. ومن أمثلة هذه الدول: ماليزيا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وتنازانيا. وعند الوقوف على العلاقة بين الناتج الإجمالي المحلي وعدد اللغات لبعض الدول؟ نجد أنه كلما كثر عدد اللغات في دولة ما قلَّ ناتجها الإجمالي.. من جهة أخرى فإننا لو نظرنا إلى لغات العالم الرئيسة وعدد المتكلمين الأصليين بها عام 1999، نجد اللغة العربية هي الخامسة قبل الروسية والألمانية واليابانية والفرنسية!!!!. وهناك دراسة ترى أن العربية والإسبانية هما، خلافاً لكل اللغات الأخرى، أكثر اللغات تشتتاً في العدد الكبير من الدول التي تنطق بها!!! والدراسة نفسها تؤكد أن العربية تبقى في المرتبة الخامسة عالمياً عندما نأخذ بالحسبان متكلمي اللغات الأصليين والثانويين.

وأخيراً وليس آخراً، نشهد في العالم توجهاً لدعم اللغات الإقليمية في مقابل العولمة، وهناك مؤشرات على توجه العالم إلى وجود عدة لغات عالمية (Lingua franca) تجني عائدات اقتصادية من تعلم الآخرين لها مثل: الإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية، والصينية، والألمانية، والعربية. وتقول إحدى النظريات إن بقاء اللغة مرهوناً بما يُتداول فيها من إبداع وابتكار علمي وتقني وثقافي. وهذا كله يستدعي اختيار دعم الترجمة العلمية والتقنية إلى اللغة العربية، ويستدعي تعليم العلوم والتقنية باللغة العربية حتى تبقى إحدى لغات (Lingua franca).

تشير الإحصائيات المتعلقة بوجود اللغة العربية على الإنترنت إلى أنها تأتي في المرتبة 16، أما من حيث عدد المتكلمين بها فهي من اللغات الخمس الأولى، وهي لا تزال من اللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة.

رابعاً - النقد (أو العملة) و اللغة

تعد اللغة كالنقد من الناحية الاقتصادية، فالنقد يستعمل لتسهيل تبادل السلع، أو الأصول المادية و رفع كفاءة هذا التبادل و إنتاجيته، و اللغة تستعمل لتسهيل تبادل السلع أو الأصول الفكرية، ومن ثم المعرفة و منها العلوم و التقانة. إن عمليات التصميم و الإنتاج و التجميع الصناعي تجري بفعالية و بإتقان باستعمال اللغة العلمية و التكنولوجية. و من هذا المنطلق ذهب الاقتصاديون إلى معالجة قضايا اللغة (و خاصة العلمية و التقنية) باستعمال القوانين و المبادئ التي يعالجون بها قضايا النقد أو العملة، فهناك توازٍ بين اللغة و النقد، فأولاً: كما أن للأمة

رصيداً أو ثروة نقدية، لها أيضاً رصيداً أو ثروة لغوية، وثانياً: كلُّ من العملة و اللغة "تصك" و يعتنى بتنظيم "صكها" و لا تترك دون تحكم و متابعة من قبل الدولة، و ثالثاً : تأتي قيمة النقد و كذلك قيمة اللغة من تداولها، فإذا أهملت الدولة التداول بعملتها أو بلغتها (مثلاً التعليم بغير اللغة الوطنية) فإن لهذا آثاراً اقتصادية هائلة. رابعاً: هناك قيمة وظيفية للنقد أو قيمة استعمالية و تمثلها النقود الورقية، و كذلك هناك قيمة وظيفية للغة تمثلها لغة الحياة اليومية و لغة تبادل المعلومات اليومية من أجل وظائف الحياة العادية. وهناك من جهة أخرى قيمة سلعية للنقد، تمثلها النقود الذهبية أو الفضية مثلاً، التي لها قيمة في ذاتها إضافة إلى قيمتها الرمزية بصفقتها نقداً، و كذلك اللغة فهناك معلومات علمية و تقانية لها قيمتها في ذاتها لما لها من قيمة إنتاجية، وهي سلعة في ذاتها لا بد من دفع الذهب للحصول عليها. خامساً: تعتمد كفاءة عمل المؤسسات في كل قطاع اقتصادي على حسن تبادل المواد و السلع و الآلات، ويسهل النقد و آلياته هذا التبادل، و كذلك تعتمد أيضاً على تبادل المعلومات و الخبرات و تسهل اللغة العلمية و التقانية هذا التبادل. إن غنى اللغة المستعملة في كل قطاع اقتصادي تعتمد على نمو اللغة (الوطنية الأم)، و على كمية الترجمة إليها من المعرفة العالمية للعلوم و التقانة، و على نمو المصطلحات العلمية و تداولها و انتشارها، سادساً: إن تعدد المصطلح العلمي و التقاني و عدم تداوله هو "تضخم" في اللغة، أي ازدياد كمية مفرداتها دون استعمال لها، و من ثم دون قيمة لها. ويحدث هذا أيضاً في التضخم النقدي، حيث يزداد النقد و لكن تنقص قيمته الشرائية. سابعاً: إن وحدة العملة في دولة ما أو في أمة ما تؤدي إلى مكاسب اقتصادية كبيرة معروفة. وهذا دعا إلى توحيد العملة حتى عبر الدول، لا لدولة واحدة أو لأمة واحدة. وكذلك اللغة فإن تعدد اللغات المتداولة و خاصة في المجالات العلمية و التقانية في دولة ما يؤدي إلى خسارات اقتصادية كبيرة. أي إن كل دولة يزداد فيها عدد اللغات المستعملة ينقص ناتجها القومي، و من ثم ينقص دخل الفرد فيها. ثامناً: إن تراكم رأس المال في اقتصاد ما يؤدي إلى زيادة نمو هذا الاقتصاد، وكذلك تراكم الرصيد اللغوي الحي للدولة. فرأس مال الأمة ثروة، وهو نتاج عمل الجماعة وكذلك الرصيد اللغوي، و تداول المصطلحات العلمية و التقانية يوازي تداول السلع. تاسعاً: صيرفة العملات و نشر استعمال عملة ما خارج دولتها يوازي الترجمة بين اللغات و نشر استعمال لغة ما خارج دولتها، لقد وجد بعض الاقتصاديين علاقة مطردة بين انتشار عملة دولة ما و انتشار لغتها (اللغة الإنكليزية) و الدولار، و اللغة اليابانية و الين، وهكذا). عاشراً: يجب أن يكون لكل حكومة برامج لدعم استعمال اللغة الوطنية الأم داخلياً، ودعم استعمالها لدى الدول الأخرى؛ أي تصدير اللغة الأم الوطنية، وهذا ما يسعى إليه العديد من دول العالم، و عائدات ذلك كعائدات استعمال نقد دولة ما من قبل الدول الأخرى. إن الدول التي تتداول بعملة غير العملة الوطنية و بلغة علمية و تقانية غير اللغة الوطنية، تخضع لتبعية اقتصادية تؤدي إلى جمود و عدم تطور العملة الوطنية و اللغة

الوطنية. حادي عشر : إن إيجاد وتوزيع النقد دون التداول به وظيفياً كإيجاد التعليم ونشر العلوم والتقانية بغير لغة القوى العاملة، ومن ثم عدم تداول العلوم والتقانية من قبل هذه القوى. إن تطوير التعليم فقط (وضمناً الإقلال من الأمية) لا يؤدي بالضرورة إلى النمو والتنمية، خلافاً للانطباع العام السائد. المطلوب هو محور "الأمية الوظيفية للغة". فالأمية الوظيفية للغة (عدم تداول العلوم والتقانية ضمن كل قطاع وبين القوى العاملة فيه) تجلب خسائر للأعمال تقدر ببلابين الدولارات سنوياً (تقرير OEC. Beton and Noyelle) التعليم شرط لازم للنمو ولكن غير كاف كإيجاد النقد وعدم تداوله. والاستثمار في التعليم الذي لا يرافقه استثمار في تداوله من قبل القوى العاملة، هو استثمار ذو مردود ضعيف على النمو. ثاني عشر : اللغة كالنقد، فهي من مسؤوليات الحكومة، إذ لا بد لكل دولة من سياسة نقدية ناجحة. وبالمثل لا بد لها من سياسة لغوية وطنية معلنة، ومن خطط خماسية وسنوية، ومن تمويل لتنفيذ هذه الخطط، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية مثلها في ذلك مثل السياسة النقدية، ، وكما أن هناك آليات لتنفيذ السياسة النقدية، هناك آليات موازية لتنفيذ السياسة اللغوية. والاستثمار في اللغة من مسؤوليات الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو مشروع استثماري كالأستثمار في الأدوات المالية. ومن أدوات السياسة اللغوية المعاجم، والترجمة و الترجمة الآلية وبرمجيات معالجة اللغات الطبيعية والنشر والتعليم، وغيرها. وهذا يقودنا إلى أهمية الاتكاء على بعض النظريات الاقتصادية في اللغة، ونقل التقانة، واعتمادها على التحدث بها باللغة الوطنية ثم نخلص إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات.

خامساً - نظريات في اقتصاد اللغة:

ذكرنا سابقاً أن الباحثين الاقتصاديين اهتموا باقتصاد اللغة من وجهات نظر مختلفة، لعلاج قضايا محددة. إلا أن القاسم المشترك لمعظم الدراسات يمكن تلخيصها في ثلاث نظريات، أو ثلاثة نماذج لاقتصاد اللغة هي:

أ - نموذج التجارة (Trade mode)

ب - نموذج رأس المال البشري وأثره في النمو الاقتصادي وفق نظرية النمو الجديدة

((Human capital

ج - نموذج العائدات الجانبية المتأتية من الانتشار أو التشبيك (Network

externalities)

أ - نموذج التجارة:

هذا النموذج هو من أبسط النماذج في اقتصاد اللغة، وينطلق من حالة التجارة بين جهتين أو دولتين متقاربتين في الحجم، ولكل منهما لغة مختلفة عن الأخرى، وسلع أو خدمات مختلفة تُصدّر لها للأخرى. إن تحليل هذه الحالة التي تدفع فيها كل جهة تكلفة تعلم لغة الجهة الأخرى حتى تُصدّر إليها، يؤدي إلى النتائج التالية:

• معرفة اللغة هي تكلفة ضرورية ولها عائد في عملية التبادل التجاري، مثلها مثل تكلفة النقل أو الشحن مثلاً.

• إن الجهة التي تستثمر في تعلم اللغة الثانية (الأجنبية) - لتستورد لا تُصدّر - هي الخاسرة في هذا النموذج.

• إن الدولة التي تنجح في إقناع الدول الأخرى بتعلم لغتها لكي تُصدّر إليهم هي الرابحة ربحاً مضاعفاً (تربح تكلفة الاستثمار في تعلم لغتها من قبل الآخرين، وتربح تكلفة الترجمة في عمليات التصدير).

• إن الترجمة أو تعلم اللغة العلمية الأجنبية مع عدم انتشار لغة العلم والتقانة في المجتمع باللغة الأم، يفيد في الاستيراد (فائدة منقوصة)، ولكنه يترافق مع ضعف في التصدير، فهو إذاً استثمار لفائدة الدول المصدّرة. ومن المعلوم أن المجتمعات غير العلمية هي مجتمعات مستوردة تتفاقم فيها البطالة، إذ إن فرص العمل تتناسب طردياً مع الفرق بين الصادرات والواردات (التصدير - الاستيراد).

• إن من أهم الأمثلة العملية على تطبيق هذا النموذج في السياسة اللغوية للدول، مثال كندا التي تقرر فيها (وتنفذ) أن تتحمل ميزانية المقاطعات الإنكليزية تكلفة الاستثمار في تعلم اللغة الإنكليزية في المقاطعات الفرنسية.

ب - نموذج رأس المال البشري

تقول هذه النظرية: إن معدل النمو الاقتصادي يتناسب مع معدل النمو التقني، ومع المستوى التقني. ويدخل في المستوى التقني المستوى المعرفي للقوى العاملة أو رأس المال البشري. وتعد معرفة اللغة العلمية والتقانية من قبل القوى العاملة، كلٌ بحسب حقله وحاجته، من

المركبات الأساسية لرأس المال، إذ إن اللغة هي وعاء المعرفة، ولها وظائفها الاقتصادية كما رأينا سابقاً.

إن المجتمعات الحالية بدأت تتميز بعضها عن بعض في الاقتصاد المبني على المعرفة، لا بفروق الدخل بل بفروق المعرفة (shift from income divide to knowledge divide). إن لترجمة العلوم والتقنية دوراً مهماً في إغناء اللغة العلمية والتقنية للمجتمع.

أصبحت المعرفة ووعاؤها - أي اللغة العلمية والتقنية - من الأصول (Assets) في عملية الاستثمار في رأس المال البشري وفي قواعد المعرفة ونظم المعرفة (intangible assets)، وأصبح علم إدارتها من العلوم المهمة. (Knowledge management)

تؤثر اللغة العلمية والتقنية في التكامل الاقتصادي والاجتماعي للأمة، بحسب رأي العديد من الاقتصاديين انطلاقاً من وظائفها الاقتصادية التي أتينا على ذكرها سابقاً.

إن تعلم اللغة العلمية والتقنية بلغة الأم هو خيار اقتصادي فردي وحكومي، ويجب ألا يترك لقانون السوق، حسب رأي بعض الاقتصاديين.

تدل الإحصائيات أن دخل وحيدى اللغة في كندا (الإنكليزية أو الفرنسية) متساوٍ وسطيّاً، لتساوي مستواهم العلمي والتقني، ودخل ثنائيي اللغة يزيد وسطيّاً 6%، فاللغة العلمية والتقنية رأس مال بشري. من جهة أخرى أخفقت الولايات المتحدة في تحسين المستوى الاقتصادي للمكسيكيين الأمريكيين، بتعليمهم اللغة الإنكليزية دون العلم والتقنية.

تدل الإحصائيات الكندية على أن عدم معرفة اللغة العلمية والتقنية تؤثر في فرص العمل، والتدريب والترقية (فاللغة رأس مال بشري).

تعتمد حاجة القوى العاملة إلى آخر التطورات العلمية والتقنية، على نوع التقانة ومستواها وسرعة تغيرها.

إن إتقان لغة العلم والتقنية من قبل أفراد المجتمع، له عائد اقتصادي يزداد كلما أتقن الفرد استعمال لغة العلم والتقنية، وهذا الإتقان يتأثر بجودة تعليم اللغة من قبل الأساتذة، وجودة المناهج والطرق المستعملة في التعليم.

عائد الاستثمار في اللغة الأم العلمية والتقنية؛ والعائد هو الوارد من معرفة اللغة العلمية والتقنية مطروحاً منه المصروف على تعلمها

يتأثر الربح بتمكن الفرد من اللغة الأم العلمية والتقانية، وبإتقان العائلة، والأساتذة لهذه اللغة، وحماسهم، ونظرتهم لها، وبالسياسة اللغوية للحكومة

ج - نموذج العائدات المتأنية عن التشبيك

يقول أصحاب هذا النموذج بأن تعلم اللغة العلمية والتقانية من قبل الفرد يؤدي إلى زيادة في عدد الأفراد الذين يعرفونها، أي فائدة اقتصادية للجميع. ويشبه هذا النموذج حالة الهاتف أو الفاكس والإنترنت، فكلما زاد عدد المشتركين والمستعملين للهاتف زادت فائدته للجميع، وكذلك كلما زاد عدد المشتركين في الإنترنت زادت الفائدة على الجميع، وكان عائدها أكبر للجميع. وتسمى هذه الحالة اقتصادياً الانتشار أو التشبيك (network externality).

إن تعلم العلم والتقانية باللغة الأم وترجمتهما إلى اللغة الأم يعمم الفائدة على المجتمع في جملته. وإن عدم نشر لغة العلم والتقانية في المجتمع يؤدي إلى خسارة المجتمع في جملته. ونذكر في هذا الإطار أن دولاً كثيرة تفرض ضريبة على من لا يريد إدراج اسمه في دليل الهاتف، لأنه بذلك يخفض من فائدة المجتمع في جملته من الهاتف.. ولاشك في أن تعليم وتعلم العلوم والتقانة بلغة أجنبية، وعدم نقلها إلى القوى العاملة، له مردود وعائد اقتصادي إيجابي على الفرد المتعلم، ولكنه بالمقابل يضر بالمجتمع في جملته. ومثاله في ذلك مثال ضرر دخول معيار (Betamax) مع معيار (VHS) في حقل انتشار تقانة تسجيل الفيديو.

اللغة والنمو الاقتصادي للدول بوجه عام

دخل الفرد تابع عكسي لـ (عدد اللغات)، والنمو الاقتصادي يتناسب طردياً مع أحادية اللغة الرسمية

اللغة المشتركة = عملة موحدة = رصيد أو رأس مال أو أصل وطني intangible

توحيد العملة إقليمياً = توحيد اللغة (أو نظام للترجمة بين اللغات إن دعت الحاجة)

فعاليات الإنتاج والخدمات بحاجة إلى أداة التواصل، وهي اللغة الواحدة

التوافق بين اللغة المكتوبة والمنطوقة يتناسب طردياً مع النمو الاقتصادي

مثال: ألمانيا مقابل إيطاليا

التنمية الاقتصادية تتناسب طردياً مع تراكم رأس المال المادي وتراكم رأس المال اللغوي

اللغة ثروة اقتصادية، وهي نتاج عمل الجماعة، وتداول الألفاظ يوازي تداول السلع في السوق هناك نوعان للتبادل اللغوي: للاستهلاك (الأدب)، وللإنتاج (العلم والتقنية)

قيمة اللغة تتناسب طردياً مع (امتلاك اللغة = امتلاك النقود). عدد متكلميها لغةً أولى؛ وعدد متكلميها لغةً ثانية، ومن ثم الطلب العالمي عليها) محتوى اللغة أو صلاحيتها وسيلة تواصلٍ للإنتاج؛ و سياسة وثقافة ونفسية متكلميها تجاهها كمية الاستثمار فيها؛ القوة الاقتصادية لمتكلميها..

سادساً - نقل التقنية (لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة) واعتماده على التحدث باللغة الوطنية (الأم)

إن نقل التقنية لا يحدث بشراء وسائل الإنتاج وخطوطه. وقد تبين للعالم العربي أن شراء المصانع على مدار العقود الماضية لم يؤدِّ إلى نقل التقنية وتوطينها. ذلك أن تجديد خطوط الإنتاج يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج، ولكنه لا يؤدي إلى توطين تقنية جديدة. أما عملية اكتساب التقنية التي تشتمل على نقل التقنية وتوطينها، ثم توليدها فهي عملية نقل للإنسان، ولا للأجهزة والأبنية. ومن وسائل وآليات هذا الاكتساب ترجمة العلوم والتقنية، وتعليمها باللغة الأم (لغة القوى العاملة)، وتداول العلم والتقنية في المجتمع بهذه اللغة. فاللغة وعاء اكتساب التقنية، والترجمة وسيلتها .

إن النتاج والتوليد العالمي للعلوم وللتقنية كبير جداً، والاستفادة من هذا النتاج ممكنة بشرط أن تتمتع الأمة بما يسمى "بالمقدرة على الاستيعاب التقني". وهذه الاستفادة لها عائد اقتصادي كبير يحصل عبر ما يسميه الاقتصاديون عائدات وطنية غير مباشرة (internalizing externalities) نتيجة الاستفادة داخلياً من تطورات خارجية، والذي يجري نتيجة ما يسمى بفيض المعرفة العالمية. (international spill-over effect of knowledge): وإن جهود الترجمة العلمية والتقنية التي تتوافق مع تعليم العلوم والتقنية بلغة الأم، هي التي تحقق هذا النوع من العائدات الاقتصادية الكبيرة. إذاً فعائد الاستثمار للمترجمين وفق سياسة حكومية ناظمة يشارك القطاع الخاص فيها، هو عائد كبير، وخاصة عندما تتحدث القوى العاملة بلغة العلم والتقنية (ونكرر ثانية أن هذا لا يحصل إلا إذا كان التعليم العلمي بكل مراحلها باللغة العربية).

سابعاً- أهمية المنطلق التاريخي للاستثمار اللغوي ..

يعدّ الاقتصاد في الدولة الإسلامية أول أقوى اقتصاد في العالم، ولاسيما في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، حيث كان بيت المال يشتري به الطعام، ليُلقى على الجبال، حتى تأكل الطيور من فطر الأموال، ما أسهم في نشر اللغة العربية، باعتبارها لغة الريادة؛ ويقول الرحالة "ابن حوقل": "إن اللغة العربية كانت مستعملة في الأسواق التجارية الهندية، كما كانت لغة مفضلة عند بعض الخاصة، أما العوام فقد كانوا ينطقون بلغتهم المحلية في حياتهم العامة، ما يدل على قيمة العربية، ومكانتها في المجتمع.

مع فجر القرن الثالث عشر، وبداية تدهور الوضع العربي، شهد العالم بداية الازدهار الاقتصادي الأوروبي الذي قام على أكتاف العلوم العربية واليونانية، المنقولة إلى العربية، التي ترجمت إلى اللغة اللاتينية، إبان فتح الأندلس، ليؤسس بعد ذلك المدرسة اليونانية التي ما فتئت تتطور مع التطور الاقتصادي في أوروبا.

و مايزال التاريخ يعيد نفسه، لنلاحظ مثلاً تراجع مكانة اللغة الفرنسية، لحساب اللغة الإنجليزية مع التطور الاقتصادي الذي تشهده أمريكا مقارنة بالدول الأوروبية... وهو ما قد يبعث فينا الأمل لأمجاد جديدة للغة العربية. وعلى الرغم من أن اللغة العربية هي خامس لغة من حيث عدد الناطقين بها عالمياً، فإن استخدام اللغة العربية الفصحى اقتصر على نشرات الأخبار، و الكتب المدرسية- ذات المناهج الدينامية- مما رسّخ الارتباط بين اللغة العربية واللامنطقي، وعدها لغة لا تمت للواقع العملي بصلة، الأمر الذي جعل بعض علماء الغرب يتنبؤون قرب "وفاتها."

فهل تنقرض لغة يتكلمها أكثر من 422 مليون نسمة، وهل ستموت اللغة الأم لنفور أبنائها منها؟!!!

توقع خبراء غربيون في اللغة العربية "وفاتها"، بسبب ضعف الإقبال عليها من مستخدميها من جهة، وضعف الاستثمارات العربية في قطاع التعليم، وعدم مواكبة القائمين عليها على التقدم التكنولوجي والعلمي وتوافر المصطلحات اليومية.

وعلى الرغم من أن اللغة العربية هي خامس لغة من حيث عدد الناطقين بها عالمياً، لكن اللغة العربية الفصحى وهي لغة القرآن الكريم من النادر استخدامها في الأماكن العامة، ويقتصر وجودها على شاشات التلفزة أو الصحف بالإضافة إلى الكتب المدرسية.

لكن ذلك لم يعد شائعاً أيضاً، خصوصاً مع توجه أغلب أبناء الجيل الجديد، بدفع من أولياء أمورهم لدراسة الإنكليزية والفرنسية، من أجل زيادة حظوظ أبنائهم في فرص العمل مستقبلاً، بالإضافة إلى كون هاتين اللغتين دليل على "مستوى تعليم جيد" و"فكر مفتوح" بحسبهم.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أشارت مجلة الإيكونوميست البريطانية في تحليلها على هذه الظاهرة إلى أن ظاهرة الضعف في اللغة العربية وصلت إلى جيل القادة الجدد في المنطقة، مشيرة إلى أن فيديو رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري وهو يعاني من صعوبات جمّة في أثناء قراءة خطاب تكليفه رئاسة الوزارة في لبنان، الأمر الذي دعا رئيس البرلمان نبيه بري عرض المساعدة على الرئيس الشاب .

ويبدي الخبراء ملاحظاتهم التي تقول: إن اللغة العربية هي لغة في طريقها إلى الاختفاء، بالقول إن استخدام اللغة العربية الفصحى في الإعلام أو التربية، أو في خطابات المناسبات العامة بين فترة وأخرى لا يعني أنها اللغة الأم للمتحدث بها، خصوصاً في بعض الدول الخليجية التي تعتمد على اللغة الإنكليزية بقوة، في كل المجالات الاقتصادية والتجارية وحتى على صعيد الحياة العامة وشراء الاحتياجات العائلية اليومية .

ويعلق أستاذ اللغة العربية في جامعة أكسفورد كليف هولز بالقول إن "غالبية الطلبة العرب يعتقدون أن تعلم اللغة العربية شيء غير منطقي، ولا يمت للواقع العملي بصلة، خصوصاً في الأجواء العالمية المتاحة حالياً، حيث يتم تفضيل الإنكليزية ."

وما يزيد من صعوبة الأمر، أن تعلم اللغة العربية نفسها، يعد مهمة مستحيلة لدى غالبية هؤلاء الطلبة لصعوبتها من ناحية، وقلة وجود استثمارات عربية في التعليم، تزيد من كفاءة وتقديم وسائل التعليم في المنطقة التي تتحدث بها. ويقول هولز إن "قلة استثمار الحكومات العربية يعني أن تعليم اللغة سيكون سيئاً، دون أن ننسى أن في دول الخليج عدد الغربيين والآسيويين يفوق بكثير عدد الناطقين باللغة العربية ."

لكن اللغة العربية برأي هولز، ما زالت قوية، بظهور مسابقات تشهد إقبالاً شديداً مثل "شاعر المليون" الذي بنتج في العاصمة الإماراتية أبوظبي، رغم أنها عاجزة على التعامل مع كلمات مثل "Zip" التي تستخدم دائماً باعتبارها إحدى الاصطلاحات التي تشير إلى ضغط الملفات لإرسالها كوحدة واحدة بدل إرسالها مجموعة مقسمة على ملفات منفردة .

في المقابل قال تقرير صحفي نشر في أبوظبي إن عدد المنتمين إلى قسم اللغة العربية في جامعة الإمارات خلال أحد الأعوام بلغ خمسة أشخاص فقط، رقم هو الأقل في تاريخ الجامعة، ووصف

التقرير ذلك أنه "يعكس واحداً من أهم المخاوف التي تعيشها الأمة" بحسب توم هاندلي في صحيفة ناشونال الإنكليزية .

وعلق أستاذ الأدب العربي في الجامعة الأمريكية في دبي كمال عبد الملك بالقول: "في هذه المناطق يمكن القول أن اللغة العربية في خطر، إنها أزمة فعلية لأن اللغة العربية هي أداة مرتبطة بالثقافة وبيئة المنطقة، فإذا كانت الإداة غير فعالة، كيف يمكننا أن نقدم شيئاً ذي قيمة." ،ويبدو وضع اللغة العربية في باقي المنطقة العربية مربكاً، ففي كردستان العراق يتم منع تدريس اللغة العربية، وقد يصل الأمر إلى فرض عقوبات على من ينطق بها، بينما تنتشر اللغتان الإنكليزية والفرنسية في لبنان بقوة، وفي الأردن فإن رمز البلاد الملك عبد الله الثاني يعتبر أبرز مثال للشخصية الناجحة التي تتقن اللغة الإنكليزية، وفي مصر تنتشر الدعوات لاستخدام اللغة المصرية حتى تم اعتمادها ونشرها عبر موقع ويكيبيديا الشهير، فيما تهيمن اللغة الفرنسية على السنة سكان المغرب العربي .

وهو ما دعا خبراء فيها إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتتعامل مع هذا الأمر حفاظاً على الهوية الوطنية لبلدان المنطقة، وهذا بحسب عبد الملك لا يتم بفرض قوانين "نحن لا نريد أن ينتهي بنا الأمر مع شرطة متخصصة في اللغة، القانون لا يستطيع الحفاظ على حيوية اللغة

قال الدكتور جواد العناني رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي: إن اللغة والاقتصاد مترابطان متلازمان خاصة في مجال التسويق، والقدرة على فتح أسواق جديدة. وأضاف: إن إتقان اللغة العربية هو الذي فتح أسواق دول الخليج العربي أمام الكفاءات الأردنية في منتصف القرن الماضي، خاصة في التعليم والإدارة والإعلام.

وكان الدكتور العناني يتحدث في ندوة «اللغة والاقتصاد» التي نظمها مركز البيروق الأردني للدراسات والمعلومات بمشاركة وزراء سابقين، وأكاديميين، ورجال اقتصاد ومال، ونشطاء في العمل العام، استهلها رئيس المركز بلال حسن التل بكلمة قال فيها: إن العلاقة بين اللغة والاقتصاد عضوية وطردية، إذا ازدهر أحدهما ازدهر الآخر.. فاللغة مرآة لصورة أمتها ومقياس لمكانتها بين الأمم، كما أن الاقتصاد هو من معايير تقدم الأمة وسيادتها، وبالتالي سيادة لغتها.

وأضاف التل، إن الاقتصاد واللغة يلتقيان في التعريف أيضاً. ففي التعريفات: إن اللغة قدرة كامنة تجعل الفرد قادراً على تحقيق ذاته، وهذا أحد تعاريف الاقتصاد والعملة على وجه التحديد. كما إن علماء الاجتماع يذهبون إلى أن هناك توازياً بين تطور اللغة وتطور العملة،

وتشابهاً بين استخدام الكلمات واستخدام النقود، خاصة وان كليهما يستمد قيمته من التبادل، وأنهما كليهما قيمة وحاجة اجتماعية، وأنهما كليهما نظام اجتماعي.

وقال التل، إن البعد الاقتصادي والتنموي من أهم مبررات إطلاق «المشروع الوطني للدفاع عن اللغة العربية». حيث يؤكد بعض علماء الاقتصاد أن اللغة هي القاسم المشترك للتجارة والاتصال، كما أن اللغة عنصر من عناصر الازدهار الاقتصادي، فقد دلت الدراسات على أن متوسط دخل الفرد يتدنى في البلاد التي تتعدد فيها اللغات مقارنة مع البلاد التي يقل فيها هذا التعدد، ففي بريطانيا يزيد معدل دخل الفرد عشرات المرات عن الفلبين رغم تقارب عدد السكان بسبب تعدد اللغات في الفلبين، ولذلك قال العلماء: «إن البلاد المجزأة لغوياً بشكل كبير بلاد فقيرة دائماً.»

كما دلت الدراسات والبحوث وتجارب الأمم على أن توطين العلوم والمعارف باللغة الأصلية للبلاد من أهم أسباب نهضتها العلمية والصناعية والاقتصادية ..

وعليه، فإن الدفاع عن اللغة العربية هو وسيلة من وسائل بناء اقتصاد قومي قوي في بلادنا، كما إنه وسيلة لإحداث عملية تنمية حقيقية من خلال توطين العلوم والمعارف باللغة العربية، ليكون ذلك أساساً متيناً لنهضة حقيقية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأكد الدكتور العناني على ان العديد من الدول تسعى إلى توحيد لغتها ونشرها كمقدمة لبناء اقتصادها ونشره وبسط نفوذها الاقتصادي؛ كما تفعل جنوب إفريقيا التي تسعى لقيادة إفريقيا اقتصادياً، وكما تفعل الهند التي تسعى لتوحيد لغاتها وبسط اللغة الهندية على كل شبه القارة الهندية، لتحويل الهند إلى سوق واحد، يوفر عليها توحيد اللغة مبالغ ضخمة من خلال لغة واحدة للمواصفات والمقاييس وترجمتها، بل إن الهند تسعى لجعل لغتها لغة عالمية تدرس في كل دول آسيا على وجه الخصوص في إطار سعيها للسيطرة على الأسواق المحيطة بها، وهي تستخدم السينما الهندية في هذا السبيل.

وقال الدكتور العناني، إن الصين تصلح كمثال على ترابط اللغة والاقتصاد، حيث بدأت الدعوات تكثر لتعلم اللغة الصينية بسبب التطور الاقتصادي الضخم الذي تشهده الصين، حيث تؤكد الدراسات أنها الآن أكبر دولة مصدرة في العالم.. والمتوقع أن تصبح في عام 2020 أكبر اقتصاد من حيث الناتج المحلي، وأنها في العام 2040 ستصبح الدولة المسيطرة على اقتصاد

العالم، وتصبح عملتها هي العملة العالمية. لذلك بدأ الكثيرون في العالم يتجهون لتعلم اللغة الصينية، وهذا دليل على ترابط الاقتصاد واللغة.

وقال العناني، أما بالنسبة للغة العربية، فقد كانت لغة العلم والاقتصاد عندما أخذ أهلها بالأسباب.. اما الآن فإن العرب لا يحترمون لغتهم، فرغم انها إحدى اللغات الرسمية المعتمدة في الأمم المتحدة وهيئاتها، غير أنه للأسف الشديد، فإن ممثلي الدول العربية في هذه المؤسسات لا يستخدمون اللغة العربية، علماً بأن الإنسان يكسب احترام الآخرين عندما يقدم لهم مستوى ثقافياً محترماً من خلال لغته، وعندما تكون صورتنا الثقافية حسنة عند الآخرين، تصبح صورة منتجاتنا الاقتصادية عندهم حسنة أيضاً، كما أن عدم احترام اللغة بسبب الكثير من المشاكل الاقتصادية.

وقال الدكتور العناني، إن الدارس للغة العربية يجد فيها الكثير من المصطلحات الاقتصادية التي سبق العرب بوضعها علماء الاقتصاد الغربيين، فإين خلدون أشار في مقدمته إلى الكثير من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية التي سبق بها آدم سميث بأربعة قرون.

وأضاف، حتى الشعر العربي لم يخلُ من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، كما هو الحال في لزوميات أبي العلاء المعري التي تتضمن الكثير من المفاهيم الاقتصادية والتوجيه لسلوك اقتصادي معين. مثل عدم دفع الضريبة إذا لم تنفق المالية العامة إنفاقاً سليماً.

وقال العناني، إنه لو استمر العربي في اندفاعهم الحضاري وفي نهضتهم العلمية، لكانوا قد وصلوا إلى الكثير من المخترعات الحديثة.. خاصة في علم الحاسوب، وذلك أن العرب أبدعوا في تصنيف المعلومات وحفظها، كما أبدعوا في اختراع الكثير من الآلات الدقيقة، ويومها كانت لغتهم لغة العلم والاقتصاد على مستوى العالم.

هذا، وقد دار حوار موسع بين الدكتور العناني والحضور الذين دعوا رجال المال والأعمال إلى الاستثمار في مجال خدمة اللغة العربية، خاصة في الدول الإسلامية التي يمكن ان تشكل سوقاً واسعاً إذا انتشرت فيها اللغة العربية لتلك فإن إنفاذ اللغة الأصلية ليس إنفاذاً للهوية فحسب ، تساوقاً مع عنوان بحث قيم للدكتور أحمد درويش وكيل كلية دار العلوم في القاهرة ، بل هي المفتاح السري إما لثراء ، أو إفقار الشعوب الناطقة باللغة وكذا استعبادها وضياعها إلى الأبد أيضاً.

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والتربوية الخطورة الكبيرة لتعدد أنواع المدارس المصرية بين الرسمية الحكومية ومدارس اللغات والمدارس الأهلية والخاصة ومدارس الجاليات الأجنبية، ويتبين للمتخصصين في التربية ورجال الفكر مدى الضرر الفادح الذي لحق بالمنظومة التعليمية في العقود الماضية، وخصوصا ما أصاب تعليم اللغة الأم أي اللغة العربية الفصحى من تهميش وإهمال بعدة وسائل أهمها خفض درجات اللغة العربية في الاختبارات السنوية والتهكم من متحدثيها في الأعمال الدرامية بوسائل الإعلام المختلفة.

. إن اللغة الوطنية ثروة اقتصادية وأن تراكم المعرفة بها يعادل تراكم الثروة المادية في باطن الأرض أو على ظهرها وفي خزائن البنوك الوطنية. وهذا هو الأساس الذي تعتمد عليه الدول المتحضرة التي تعرف أن العلم والبحث العلمي قاطرة التقدم لأي مجتمع، وبناء على ذلك تضع هذه الدول خططها بعيدة المدى على أسس من استثمار نتائج التعليم في إزالة الأمية الوظيفية في قطاعات الإنتاج، وهو ما جعل السياسة اللغوية في بعض الدول المتقدمة ضمن مسؤوليات وزارة المالية !

إن العالم المتقدم كله يتجه نحو تعظيم العائد الاقتصادي لاستخدام اللغة الأم (mother language) بعد أن أثبتت أحدث النظريات الاقتصادية المسماة نظرية النمو الجديدة (لعالم الاقتصاد الأمريكي روبرت لولوا) أن الاستثمار في تعليم اللغة الأصلية في المجالات التكنولوجية يعد استثمارا مثاليا طويل الأجل تتعاظم فوائده كلما أحسنت المؤسسات التعليمية والثقافية إدارته واستشراف أهميته...

لقد أثبتت الدراسات العلمية على شرائح متعلمي اللغة الإنجليزية- كلغة أجنبية أولى- في البلاد العربية أن نسبة من يجيدون استخدام اللغة الإنجليزية إجادة تامة لا تزيد في المتوسط عن 8% من مجمل أعداد من درسوا اللغة في الجامعات والمعاهد العلمية والمراكز اللغوية المتخصصة، ولهذه النتائج مدلولات خطيرة عند من يفهم، حيث تشير هذه الدراسات إلى أن نسبة الفاقد المادي في تعلم اللغات الأجنبية يتجاوز 90% ، أي أن النفقات التي تصرف على تعلم اللغة الأجنبية دون تأسيس على اللغة الأم أموال مهدرة، وأن النسبة الباقية تستخدم في المجالات الاستهلاكية غير الإنتاجية، وهذا يعني أن تعلم اللغة الأجنبية إما قد بني على أسس خاطئة بسبب البنية التعليمية الهشة للغة الأم التي تقام عليها أسس تعلم لغة جديدة، وإما بسبب انتشار التعليم باللغات الأجنبية في سن مبكرة بخلاف دول العالم المتقدم، وهو ما أدى إلى ثلاث نتائج سلبية هي:

1- هجرة العقول.

2- استحالة توطين التكنولوجيا في الوطن الأم.

3- زيادة نسبة الفاقد الاقتصادي في تعليم اللغات الأجنبية

إن استعراض الأهمية الاقتصادية للغة العلمية والتقانية، ووظائفها الاقتصادية، وآثارها في النمو، وفي نقل وتوطين واكتساب التقانة، وفي التنمية البشرية المستدامة، واختزان رأس المال البشري، وفي تسهيل نشر الديموقراطية والتفكير العلمي في المجتمع وقواه العاملة، كل هذا يقودنا إلى طرح مسألة اللغة العلمية والتقانية للقوى العاملة، وتعريب التعليم العالي في جميع الاختصاصات، وفي جميع وسائل الإعلام. ويقودنا هذا الاستعراض أيضاً إلى **التوصيات التالية:**

• الحاجة إلى رؤية وسياسة لغوية وطنية وعربية فاعلة، تأخذ النواحي الاقتصادية بالحسبان وتقرر دعم الترجمة العلمية وتعليم العلوم والتقانيا باللغة العربية، ودعم تعلم اللغة الثانية العلمية والتقانية .

• الحاجة الماسة إلى أن يدرك الأساتذة والطلاب دور العوائد الاقتصادية الناجمة عن إتقان اللغة العربية العلمية والتقانية (وكذلك اللغة الثانية).

• إحداث مؤسسات تدرس الجانب الاقتصادي لترجمة العلوم والتقانية، وتعليمها باللغة العربية، وإجراء البحوث والدراسات اللازمة في هذا الصدد.

• اعتماد مبادرات وطنية لدعم المحتوى العلمي والتقاني باللغة العربية على الإنترنت، واعتماد قوانين ناظمة لذلك. إذ ستسيطر عدة لغات على محتوى الإنترنت، واللغة العربية يمكن أن تكون إحدى هذه اللغات بفعل الترجمة.

• الحاجة إلى دعم اللغة الثانية (Lingua franca) وخاصة للأفراد الذين سيستعملونها.

• عدم ترك عملية بناء رأس المال البشري (ومنها تعليم العلوم وترجمتها بلغة الأم) لقوانين السوق وللأفراد، إذ سيتحكم بها مبدأ تحقيق العائد الشخصي السريع. (short term yield) وغالباً ما تتدخل الدولة لتحقيق المصلحة الاقتصادية للجميع وعلى المدى الطويل.

• تُقدّم التقانات الحديثة (مثل: تقانة المعلومات والاتصالات والإعلام واللغة...) أداةً وفرصة للترجمة ونشر لغة العلم والتقانة لدى القوى العاملة العربية. وهي إلى ذلك تزيد من سرعة وحجم نقل المعرفة، وتقلل من تكلفتها.

• أخيراً، إن الديموقراطية لا تتحقق لدى شعب لا يمكنه التحدث علمياً بلغته. ومن هنا ندرك أهمية الاستثمار في اللّغة الأم...

إذ تعدّ اللّغة عنصراً من عناصر الاتصال الأساسيّة الذي يعتمد عليه النشاط الاقتصادي اعتماداً كبيراً، إذ إنّها الأداة الأساسية للتعامل الإنساني، ووحدة اللّغة، وتطورها غير المحدود، فهو أحد الظروف الأكثر أهمية من أجل تعامل تجاري حر، وواسع النطاق، على المستوى الذي تتطلبه الرأسمالية الحديثة، ومن أجل التجميع الحرّ والعريض، لكل أفراد المجتمع من الطبقات المختلفة، وأخيراً من أجل إقامة ارتباط وثيق بين السوق، والشركاء كلهم (كبيراً كان أو صغيراً ، بائعاً أو مشترياً). يقول المستشار الألماني “ويلي براندت”، “إذا أردتُ أن أبيعك بضاعتي، يجب أن أتحدث بلغتك، وإذا أردتُ أن تبيعني بضاعتك، فعليك أن تتحدث الألمانية، ولعلّ ذلك ما يفسر اتجاه العالم المتقدم كلّهُ إلى تعظيم العائد الاقتصادي لاستخدام اللّغة الأم، ولاسيما بعد أن أثبتت نظرية النمو الجديدة أنّ الاستثمار في تعليم اللّغة الأصلية في المجالات التكنولوجية؛ يعد استثماراً مثاليّاً طويل الأجل، تتعاضد فوائده كلما أحسنت المؤسسات التعليمية والثقافية إدارته، واستشراف أهميته .. ويمكن للّغة العربية شأنها شأن اللّغات “الحضارية” الحديثة، تحسين الاقتصاد من خلال ما يسمى بالتصدير اللغوي للبرامج والتقنيات، التي تعالج منظومتها.

إنّ توجيه رأس المال نحو الاستثمار في مشاريع معالجة اللّغة العربية، له عائد كبير للمستثمر نفسه وللّغة أيضاً، وذلك للأسباب الآتية:

- 1- قابلية هذه الاستثمارات للنمو، نظراً لاتساع سوق اللّغة العربية في المنطقة العربية (حوالي 300 مليون عربي)، وتزايد الطلب على برامج المعالجة اللّغوية.
- 2- تفاعل الثقافة العربية والإسلامية مع ثقافات العالم المختلفة، عبر شبكة الإنترنت، وتنامي رغبة المستخدم العربي في إثبات ذاته، من خلال لغته العالمية، وإقبال غير العرب على برامج تعلمها؛ حيث شهد الإنترنت ازدياداً ملحوظاً في عدد الناطقين باللّغة العربية منذ سنة 2000، بنحو 2,501.2% متقدماً على اللّغة الألمانية والفرنسية والروسية.
- 3- قدرة اللّغة العربية ومرونتها على استيعاب التقنيات المختلفة، لتعدد خصائصها، وتفردها، مما يجعلها حقلاً خصباً للدراسات التنظيرية اللّغوية بصفة عامة، و يضمن رواجاً لها في حركة البيع والشراء عند الطلب، وتنامياً في وسائل العرض.

4- ارتباط اللغة العربية بالحس الديني، بوصفها لغة القرآن الكريم، والأحاديث النبوية التي تمثل المرجع الأساسي لما يقارب على ربع سكان العالم (1.6 مليار مسلم بحسب تقارير مركز ”بيو“ الأمريكي للأبحاث حول الديانات)، بالإضافة إلى أنها تستقطب عددًا كبيرًا من المقبلين على الدين، والباحثين فيه.

من ناحية أخرى، من العيب أن نغفل أهمية العامل الاقتصادي في النهوض باللغة العربية، وانتشارها، والإقبال عليها، لأن ما يشغل العالم كله الآن هو في المقام الأول مشكلات اقتصادية، وليس ثمة مجتمع يريد أن ينهض من دون أن يحسن اقتصاده، واللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية لا تؤثر في اقتصاديات المجتمعات المتحدثة بها فقط، بل تتأثر بها أيضًا ..

المراجع:

الأجنبية:

- Robert M. Solow, “Growth theory” 2nd edition, Oxford University Press, 2000.
- Albert Breton (editor), “Economic approaches to Language and Bilingualism” New Canadian Perspectives, Department of public works and Government Services, 1998.
- Francois Grin, “Languages and the Economy: European Research on the Economics of Language: Recent Results and Relevance to Canada”, Department of Political Economy, Universite De Genere, www.pch.gc.ca
- Proceeding of the Colloquium “Official Languages and the Economy” 271 pages, www.pch.gc.ca
- Ngugi Wa Thiongo, “The role of colonial Language in Creating the image of a savage Continent” www.trinicenter.com
- Vikas Nath, “Heralding ICT enabled Knowledge Societies: Way forward for the developing countries” <http://members.tripod.com>
- “Global Competitiveness Report 2000/2001” Center for International Development, Harvard University, 2000.

- العربية:

معاجم لسان العرب، تاج العروس ، الوسيط

تأثير اللغة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي في الدول العربية 1 من 2 محمد مراياتي

العدد (9) - شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006

نبيل علي في كتابه "العقل العربي ومجتمع المعرفة.. مظاهر الأزمة واقتراحات" والصادر عن سلسلة "عالم المعرفة"